الفصل السابع

بين التحاور والتصادم

١ - بين التحاور والتصادم

الحوار جدل عفيف يعرض فيه كل طرف رأيه ويقدم وجهة نظره محاولا إقناع الأطراف الأخرى وكسب المتابعين للحوار.

والجدل المثالى إيجابى يخطو إلى الأمام ويتصاعد درجة درجة نحو استجلاء الحقائق وفى اتجاه إثراء موضوع الحوار، باعتبار أن الحقائق مركبة وأن موضوع الحوار يحتاج جهدا ذهنيا جماعيا لبلورة الأفكار وصياغة المواقف.

وقد شهدت الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية المصرية فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠ عددا من الحوارات، فكيف كانت هذه الحوارات؟ وكيف كنا نحن؟ سواء كنا محاورين أم متابعين ؟

تفجرت أزمة بسبب نشر رواية «وليمة لأعشاب البحر»، وقبلها ارتفع الصخب مصاحبا لطرح قانون الجامعات الجديد فيما يبدو الآن تمهيدا مناسبا ومقدمة لأزمة. قبله مباشرة تداخل البعض فى الجدل الراقى الذى ثار حول الدور المصرى بعد السلام لتصفية بعض الحسابات هنا وهناك. وقبله ثارت ثائرة المتابعين والمشاركين فى مناقشة قانون تيسير إجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية، ولم يكن قانون قد حظى بهذا القدر من الاهتمام منذ مناقشة قانون الجامعات الأهلية.

ووسط هذا كله نال قرار رئيس الوزراء بالتخفف من مسئولية متابعة حظر هدم القصور والفيلات نصيبه من الخلط والصخب.

سلسلة متتابعة من الحوارات الحادة المفعمة بالعنف التلقائى العفوى أحيانا والمنظم المتعمد أحيانا أخرى. تحولت أغلبها إلى أزمات استدعت تدخلا عاجلا لإطفاء الحرائق المشتعلة بدلا من المعالجة الهادئة للأفكار والمفاهيم.

يرى البعض أن فرصا هامة للتطور الاجتماعى والنضج الثقافى قد ضاعت، بينما يرى آخرون أن أزمة الحوار قدمت أدلة دامغة على أن مجتمعنا لم يبلغ درجة النضج اللازمة لممارسة الديمقراطية بطريقة آمنة.

فى كل الأحوال من الممكن رصد عدد من ملامح المعارك الحوارية أو الحوارات التصادمية:

أولا، على رغم أن بعض الأطراف قد مارست الحوار بنية حسنة إلا أن الأبطال الرئيسيين دخلوا أو تداخلوا ولديهم رغبة قوية فى الاصطدام بالأطراف الأخرى كلها أو بعضها.

وكانت الحسابات أن الصدام هدف فى حد ذاته. إذ إنه يحقق أهداف تلك الأطراف أيا كانت نتيجة الصدام.

فإذا تراجعت الأطراف الأخرى فى محاولة لتجنب الصدام أو التخفيف من حدته، فقد تحقق لهم النصر، ويحق لهذا الطرف أن

يعلن أن الآخرين قد تراجعوا أمام إصراره وتصميمه وما كشفه من حقائق.

أما إذا قررت أطراف الحوار الأخرى التمسك بموقفها والإقدام على الصدام. ثم أسفر الصدام عن خسارة البادىء بالعدوان، فسيمكنه حينئذ أن يدعى دور الشهيد الذى راح فداء للحق.

ولابد أن ترسانة من الشعارات عن الدكتاتورية وزيف الديمقراطية جاهزة فى كل الأحوال تنتظر فقط نتيجة الصدام. فعل ذلك بعض أساتذة الجامعة فى مقاومتهم للتغيير والتجديد، وتبعهم حزب الشعب وجريدته - جريدة الشعب - فى إثارته أزمة رواية «وليمة لأعشاب البحر».

ثانيا: أن أبطال التهييج والإثارة كانت لديهم أهدافهم الخاصة الخفية. وهى أهداف تختلف كلية عن الأهداف المعلنة والحجج المقدمة. ففى حين ادعت جريدة الشعب أن الحرص على الدين هو هدف المعركة التى أرادت خوضها، فإن الصدام مع الحكومة لأغراض انتخابية كان هو الهدف الحقيقى.

وبينما أعلن بعض أستاذة الجامعة أن مصلحة العملية التعليمية هو هدفهم الأسمى فإن واقع العملية التعليمية التى قادوا مسيرتها طوال الفترة الماضية يشير إلى أهداف أخرى تسلطية ومادية. ولم يكن إعلان الحرص على العمل الأهلى لدى جماعة من المثقفين الذين

اشتبكوا مع وزيرة الشئون الاجتماعية عند عرض قانون الجمعيات الأهلية أقل مخالفة للحقيقة.

ثالثا: أن الهدف من الحوار قد غاب بعد فترة قصيرة جدا عن جموع المتابعين بل والمشاركين قبلهم، بحيث لم يكن متيسرا تطوير الحوار. فربما كان ممكنا تحديد نقطة بدء الحوار أو الأزمة وأن اقتضى ذلك جهدا بالغا. إلا أن محاولة التعرف على ملامح الطريق الذى يسلكه الحوار والنتيجة التى قد يفضى إليها كانت دائما عبثا لا طائل من ورائه.

رابعا: أن لغة بالغة الرداءة أسلوبا ولفظا قد استخدمت عن عمد من بعض الأطراف التى حاولت إفساد الحوار وتغييم الأجواء.

ومن هنا فإن الأمر يستحق وقفة عند اللغة الشائعة فى بعض جرائد المعارضة وبعض الصحف اللقيطة. إن الاستخدام الصارخ لألفاظ مهينة ومقذعة قد أفسد أذواق الغالبية العظمى من القراء وشل قدرتهم على القراءة الهادئة الموضوعية. وبذلك قر فى أذهانهم أن اللغة المهذبة تعنى المهادنة والخضوع. حتى لو كانت موضوعيا شديدة النقد عميقة الاختلاف، وقر فى الأذهان أن للنقد لغة وحيدة مفرداتها أقرب إلى السباب العلنى والإهانات المدانة بحكم القانون.

خامسا: أن بعض الأطراف أرادت أن تفرض رأيها فرضا. وهددت فى سبيل ذلك بممارسة كل الضغوط الممكنة. وعلى رغم أن الجدل

الديمقراطى يقتضى عرض الرأى وتقديم الحجج على أن يترك القرار فى النهاية للغالبية، فإن البعض لجأ مباشرة إلى الدعوة للإضراب والاعتصام والتظاهر، بل وإلى القتال الصريح أحيانا.

وفى هذا فإن بعضا من المثقفين وأستاذة الجامعة لم يكونوا أفضل من محترفى التهييج والإثارة ولا أقل منهم ضغطا على الأعصاب العارية.

سادسا، أن أجواء العراك والتشاجر قد دفعت بعضا من أفضل العناصر التى كان بإمكانها إثراء الحوار وبناء مواقف مركبة جامعة لاحتياجات الأغلبية – وإن بدت ظاهرة التناقض – دفعتها إلى الابتعاد عن الخوض فى حوار تحول من التجمع حول مائدة إلى صراع فى ميدان للنار.

ففى هذه الأجواء يطغى الاستقطاب وتتكون قوالب فكرية جامدة، ويصبح على الجميع إما أن يكونوا مع هذا الطرف أو ذاك. فإذا كان ممكنا التحرك حول الموائد اقترابا وابتعادا فإن ميدان النار يسمح فقط بالتستر بهذا الخندق أو ذاك وإلا يصبح الإنسان فى مرمى كل النيران.

سابعا، أن بعض الذين داهموا ساحة الحوار لم يكن دافعهم إبداء رأى أو التعبير عن وجهة نظر، إنما جاءوا باعتبار أن الجدل فرصة سانحة لتصفية الحسابات.

فلم يكن مطلوبا مصادرة رواية أو حتى توجيه النقد لمؤلفها، بقدر ما كانت الأزمة فرصة للنيل من الحكومة.. حتى الجدل الراقى الذى دار حول الدور المصرى بعد السلام اقتحمه البعض بوصفه فرصة للنيل من الدكتور مصطفى الفقى الذى بادر بطرح القضية وفتح باب الحوار.

ثامنا: رغم أن الحوار كان يبدو ساعة اشتعاله بالغ الأهمية، فإن عائده الإيجابى على مستقبل الوطن يبدو - عند نهايته - بالغ الضآلة. على العكس كان المردود السلبى شديد الجلاء.

بل إن كثيرا من الحوارات ذهب فى طى النسيان بعد لحظة من انتهائه.

إن هذا يعنى أن نتائج الحوار أتت مناقضة لهدف الحوار وقيمته، وأن الأمة قد تعسر عليها الاستفادة، ووقفت دون التطور الواجب.

تاسعا: أن كثيرا من الذين أفسدوا الحوار بالتهييج والإثارة كانوا من المثقفين الذين كان منتظرا أن يرسخوا قيم الحوار السليمة. فإذا كانت مناقشة قانون الجمعيات الأهلية قد حفلت بالإثارة وامتلأت بالمغالطات، وإذا كان بعض أساتذة الجامعة قد اعتبروا إعطاء فرصة التدريس للأساتذة دون الستين انقلابا على الديموقراطية فهل يحق لنا أن نغضب إذا تظاهر بعض طلاب جامعة الأزهر ضد رواية لم يقرءوها ؟

وأخيرا فإن الشباب فى مصر باستثناء طلاب جامعة الأزهر – لأسباب معروفة – لم يتورط فى المشاجرات والمصادمات الحوارية وإن تابع معظمها عن كثب. فقد أدرك الشباب منذ البداية أن لأبطال الحوارات أهدافا تخصهم، ومصالح أبعد ما تكون عن مصلحة الوطن وانتماءات تمت للماضى ولا تصلح بحال للمستقبل.

لقد سئم الشباب فى مصر محاولات جره وجر الوطن إلى الوراء، فى وقت يتأكد فيه أن العمل من أجل المستقبل هو وحده ما يستحق أن يستأثر بالوقت كله والطاقة كلها.

٢ - أصحاب الحصانة

فى اليوم الذى صدر فيه الحكم بحبس نائبى الفيوم فى قضية اغتصاب الأراضى نشرت الصحف أن موعدا قد تحدد لمحاكمة قاضيين متهمين بالرشوة.

وقد ظننت فى البداية أن الصحف قد تجاوزت التقاليد المرعية بدقة حين سمحت بنشر الخبر. إلا أن الخبر نشر مرة أخرى بعد أسبوع ليزيل كل التباس. ثم تتابع النشر محددًا موعد نظر الدعوى ليقر مبدأ جديدا. لقد سقطت كل حصانة للفساد فى مصر. وسقط تقليد إخفاء الحقائق المؤلمة، وتداعى مبدأ مداراة الجرائم حفاظا على هيبة المؤسسة.

ولم يعد هناك موقع أو مؤسسة بعيدة عن أعين القانون وأعين المجتمع. ولم تعد هناك حصانة لشخص أو سلطة ضد المحاسبة أو ضد النشر. سوف يبقى للبرلمان مكانته وحصانته وللقضاء قدسيته، غير أن الجريمة هى التى فقدت خصانتها وقدسيتها.

ودلالات ما يحدث فى مجتمعنا ليست قليلة وليست خافية. الغريب أن يحدث التغيير الذى يطالب به كثيرون ويمر تحت الأعين دون ملاحظة وبغير تعليق وكأن شيئا لم يكن.

لم يكن مبدأ الحساب والعقاب بعيدا عن القضاء، ولكن المراقبة والتفتيش والتطبيق كانت تشق طريقها داخل هيئة القضاء. وكان العقاب فى العادة هو بالإبعاد عن منصة القضاء، إما بالاستقالة وإما بالانتقال إلى عمل خارج القضاء، بحسب حجم المخالفة ودرجة العقاب.

وكان كل ما يجرى داخل أروقة السلطة القضائية شأنا داخليا. لا يجوز تداوله خارج مؤسسة العدالة ولا يمكن نشره أو إذاعته.

وفى مجلس الشعب كان تورط بعض الأعضاء فى قضايا متنوعة ظاهرة تتزايد مجلسا بعد آخر. بعض الأعضاء شرع فى مخالفة القانون بمجرد اكتسابه الحصانة، والبعض الآخر ناضل فى الانتخابات لكى يتمتع بالحصانة بعد تاريخ طويل من ارتكاب المخالفات وممارسة الجريمة.

وكان دخول البرلمان إيذانا بنيل الحصانة ضد الملاحقة القانونية وبذلك أصبح عند البعض إيذانا ببدء مرحلة جديدة من التوسع فى ممارسة الجرائم العامة والخاصة.

وكذلك ظن البعض أن لديه حصانة خاصة تمنع المجتمع من محاسبته وتردع أجهزة العدالة عن محاكمته. وهى حصانة استمدها البعض من الانتماء إلى مؤسسات متميزة تتسم بالاحترام الذى تراكم بمر الأزمنة وأعطاها هيبة وقدرا. واستمدها البعض

الآخر من اقترابه إلى حد الالتصاق ببعض الشخصيات العامة والمهمة. وبعضها شخصيات تتمتع باحترام حقيقى وبعضها استقر لدى الكثيرين أن لها حصانة شخصية ضد التغيير وضد المحاسبة.

حتى جاء صيف ٢٠٠٢ ساخنا ومثيرا ومحملا بالمفاجآت والدلالات، ومع القضايا الثلاث التى انفجرت فى وزارة الزراعة والإعلام ومجلس الشعب، تتابعت قضايا اتصلت بالقطاع المصرفى من ناحية وألقت بظلالها على الحزب الوطنى من ناحية ثانية ومجموعات رجال الأعمال ومسئولى شركات قطاع الأعمال العام من ناحية ثالثة.

ومع الملاحقة الجادة للفساد التى اخترقت موانع ومواقع حصينة، امتدت المطاردة إلى الأحزاب وصحفها الصفراء التى ظن أصحابها أن رخصة العمل السياسى وإصدار الصحف هى رخصة للابتزاز، وإلى الجامعات وأساتذتها الذين خلط بعضهم بين استقلال الجامعات وحرية العبث بمقدرات أبنائها، وأخيرا إلى قطاع الصحة الذى تحول فجأة على أيدى بعض المسئولين والمستثمرين إلى بالوعة استنزاف للمال العام.

ثم تفجرت قضايا اتهم فيها أصحاب مناصب سابقون، وزير ومحافظ، وهى مواقع فى العمل العام ظلت تحمى أصحابها أثناء وبعد توليها.

وكان جهاز الشرطة سباقا فى التخلص ممن حامت حولهم الشبهات.

وقبل أن تتبلور القضايا وتأخذ طريقها إلى ساحة الرأى العام كان البعض قد حاول الإبقاء على التعامل مع الفساد داخل الغرف المغلقة بعيدا عن الأضواء والصخب، خاصة داخل المؤسسات والسلطات ذات الهيبة والحصانة. وفى وقت ساد رأى بأن تفجير القضايا فى العلن يضر بهيبة المؤسسات ويسئ إلى النظام.

وما لم يدركه أصحاب هذا الرأى أن ما لا يعرف كله لا يخفى كله. لذا كانت الألسن والمجالس تتداول أحاديث متعددة بعضها صحيح وأكثرها غير صحيح. وكلها غير قابل للتأكيد أو النفى. وفات عليهم أن الإحجام عن تسليط الضوء على قضايا الفساد أعطى انطباعا للمتورطين بأن المساءلة تحفها المحاذير، فكان ذلك لدى البعض تأكيدا لأهمية الحصانة وأهمية التحالف مع أصحابها سواء كانت الحصانة دستورية أم سياسية. ومن ناحية أخرى أعطى انطباعا للناس بأن الفساد أصبح أقوى من أن يحاسب وأصعب من أن يحارب.

■■■

وفى اللحظة المناسبة اتخذ قرار الانقلاب على الفساد. وأتصور أن ما يجرى نوع من التغيير يمكن أن نسميه «التغيير بالتطهير». لقد اكتسب الفساد فى بعض الأحيان جرأة وتبجحا بحيث لم يعد

يكلف نفسه عناء التخفى. لذا فإن أهم ما اتسم به تيار التطهير هو تحليه بإرادة الاقتحام والاختراق بحيث لم تعد تمنعه أسوار الحصانة وحواجز الهيبة.

لقد استخدم البعض الحصانة الدستورية لأغراض شخصية وللاحتماء من القانون، غير أن اقتناص المتهمين من خلف أسوار الحصانة هو استعادة للغرض الذى أنشئت من أجله، وإرساء لهيبة المؤسسات واستعادة لمكانتها الحقيقية حين يقر فى الذهن العام أن هذه المؤسسات ليست مواقع لحماية المخالفين للقانون، وأنها أرفع من أن تحمى مطلوبا للعدالة أو متهما بالاعتداء على حقوق المجتمع، وحين تظهر أمام الجميع وفى العلن أنها قادرة على التخلص ممن يسيئون إلى مكانتها وعلى التطهر باستمرار ممن لا يستحقون شرف الانتماء إليها.

وفى السماح بالنشر تأكيد جدى على الوظيفة المحورية التى تقوم بها الصحافة . فقد أعفى التصريح بوقائع التطهير الناس من اللجوء إلى التلميحات والشائعات، وهى أخطر على النظام ومؤسساته من متابعة الحساب العلنى. وهو ما يلقى على الصحافة مسئولية عليها أن تدركها. على الصحافة مسئولية التحقق من كل ما تنشره. لقد أصبح نشر وقائع قضايا الفساد مبدأ لا يستثنى منه أحد. ولذا سيقرأ الناس الصحف ويصدقون ما فيها على اعتبار أن كل ما ينشر وقائع قضايا. وليس لدى كل الناس القدرة على

التمييز بين ملفات اتهام تنظر فيها العدالة وأوراق صفراء وقصاصات شائعات لا يقوم عليها دليل. ويجب على الصحافة أن تدرك أنها أمام اختبار مصداقية.

وليس كل الفساد مما يمكن أن يقع تحت طائلة القانون ومما تستطيع المحاكم أن تفصل فيه وتعاقب مرتكبيه. القضاء بحاجة دائما إلى أدلة قطعية وجرائم مثبتة. وهناك أنواع من الفساد يصعب الإمساك بأدلته والتثبت من وقائعه. ومع ذلك فللناس أعين ولأكثرهم عقول.

وهناك قضايا منظورة أمام الرأى العام دون تدخل أجهزة التحقيق أو إحالة إلى القضاء أو نشر تفاصيل فى الصحافة. وفى تلك القضايا متهمون معروفون للناس. بعضهم يخفى ممارساته الخارجة على القانون والنظام والأخلاق أو يحاول، وبعضهم لا يستطيع أو لا يعبأ. وبعض الناس يرى وينقل ما يرى والبعض يعرف وتنتشر المعرفة بين الناس. وفى انتشارها تختلط الحقائق بالمبالغات والأكاذيب.

ولا يستطيع أحد إلا أن يتفق مع المبدأ السائد اليوم بأن الإدانة القضائية وحدها هى الفيصل فى كل ما يوجه إلى أى إنسان مسئول أو غير مسئول. وفى ذلك ضمان عدم العودة إلى دولة المخابرات. إلا أن السياسة تتطلب مراعاة آراء الأغلبية وأخذ اعتقاداتهم فى الاعتبار. وإذا اجتمعت على اتهام فقد يكون من

الحكمة – أحيانا – إبعاد المتهم حتى تثبت براءته. وفى الإبعاد أحيانا حفاظ على كرامة المتهم وعلى مكانته وتأكيد على طهارة النظام وحرصه على مصالح المجتمع.

أن ما يجرى فى مجتمعنا اليوم هو استعادة لمبدأ المساواة. فسقوط الاستثناء أمام القانون أكبر خطوات المساواة. والمساواة واحد من أهم شروط الديمقراطية وأساس من أسس التقدم. وهى خطوة تتبعها خطوات. فإلغاء المحاكم الاستثنائية خطوة أخرى شديدة الأهمية. ودعم حقوق المرأة القانونية والاجتماعية يزيد من فرص المساواة. وعلى الخطوات أن تتواصل وأن تتكامل لكى تتحقق المساواة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع المساواة القانونية. وهى المساواة التى يظن البعض أنها نقيض لاقتصاد السوق وعدو للرأسمالية.

تدفق تيار التطهير، واتباعه أساليب متقدمة فى ملاحقة الخارجين على القانون رفع من شعبية جهاز الرقابة الإدارية الذى تحول إلى جهاز لمكافحة الفساد.

اليوم يشعر الناس أن هناك من يحمى مصالحهم وأموالهم.

٣ - سحر الإنشاء

على مر التاريخ حرص الإنسان دائما على تخليد حضارته وتجسيد قدراته وإنجازاته. ومن الأهرام إلى تاج محل ومن إمباير ستيت فى نيويورك إلى أبراج بيتروناس فى ماليزيا كان البناء هو الوسيلة المفضلة لتحقيق سعى الإنسان نحو الخلود.

وقد يكون اللجوء إلى التشييد المعمارى مقبولا فى معرض التعبير عن قدرات الدولة وإمكاناتها، وعن رغبة أهلها أو حكامها فى تخليد أسمائهم وأعمالهم. غير أننا نصبح إزاء وضع بالغ الخطورة إذا ما أصبح الإنشاء هو الشغل الشاغل لبلد ما. وهو النشاط الأساسى للنخب والعامة على السواء. خاصة إذا جاء النشاط الإنشائى على حساب الوظيفة والكفاءة.

إن النظر إلى الحال الذى آلت إليه مؤسساتنا يشير إلى أن كثيرا منها قد أصبح مبنى بلا معنى وهيكلا بلا وظيفة.

فهل وقعنا فى حبائل دوائر الإنشاء؟ وهل أصبح المبنى مقدما على المعنى؟

المفترض أن لكل كيانٍ تركيبًا ووظيفة. ومن المنطقى أن يتناسب التركيب مع الوظيفة. وفى العالم المعاصر تتحدد الوظيفة

قبل الاندفاع فى تشييد البناء، فتحديد الوظيفة يحدد الهدف من البناء. ومتطلبات القيام بالوظيفة هو الذى يفرض مواصفات المبنى. بل إن تسعينات القرن العشرين شهدت طفرة إنسانية شديدة الأهمية. فللمرة الأولى أصبحت هناك وظائف تقوم بها كيانات اعتبارية. أهداف تتحقق، وخدمات تؤدى، وتبادل تجارى، وعلوم تدرس إليكترونيا فى الفضاء المعلوماتى دون مبان على الإطلاق.

يحدث هذا فى الوقت الذى أرى أننا قد أصبحنا واقعين فى غرام ثلاثة أنواع من الإنشاء.

الأول: الإنشاء المعمارى وهو أكثر أنواع الإنشاء عراقة وأهمية فى حياتنا. فكل مشروع وكل مؤسسة مبنى، وبحجم المبنى تتحدد ضخامة المشروع وبقدر روعة المعمار وعصريته تكون درجة تقدم المشروع وحداثته. وربما لا يضير بذل الجهد فى التشييد والبناء، إلا أن الانغماس فى تفاصيل المعمار كثيرا ما ينسينا الهدف من البناء ومتطلبات وظيفته. وهل هناك أغرب من إقامة بناء هائل لكلية يتكلف ملايين الجنيهات ويستغرق بناؤه سنوات، فيجىء فى النهاية بناء فاخرا يتبين عند افتتاحه أن خطأ بسيطا قد وقع. وهو أن مبنى الكلية الجامعية ليس فيه مدرجات للطلبة! فى مبنى كلية جامعية هناك مكان لكل شىء إلا للطلبة!

بعد الإنشاء المعمارى يأتى الإنشاء الإدارى. وفى تراثنا لا يقل شموخ البناء البيروقراطى أهمية عن روعة البناء المعمارى.. المؤسسة

عندنا كيان بيروقراطى معقد مترامى الأطراف يملأ جنبات المبنى المعمارى الساحر. وفى بعض الأحيان إن لم يكن فى أكثرها يعوق البناء البيروقراطى أداء الوظيفة، ويحول دون تحقيق الهدف الذى نشأت المؤسسة من أجله، بنفس درجة المفارقة بين روعة المعمار وعجزه عن توفير ضروراته الوظيفية.

فما أسهل تكليف شركات المقاولات بالقيام بعملية البناء، إذا أمكن توفير الاعتمادات. وما أصعب تطوير العمل بمؤسسة ما. ولا يقل صعوبة إمكان قياس الكفاءة ومدى تحقق الأهداف. فى حين لا يبدو أن هناك أسهل من ادعاء الإنجاز بمجرد اكتمال البناء. ليس هناك ما هو أكثر تجسيدا للنية على العمل من وضع حجر الأساس لمبنى، وليس أكثر سحرًا من افتتاح مبنى جديد، ولا أدل على الإنجاز من قص شريط الافتتاح. أما تقدم الأداء وارتقاء الكفاءة وممارسة الوظيفة وتحقق الهدف فيصعب التدليل عليها وتجسيدها، فضلا عن أنه ليست لها شرائط يمكن قصها أو صور يمكن التقاطها.

الإنشاء البلاغى هو ثالث أنواع الإنشاء وأكثرها أهمية فى بعض الأحيان.

فالإنشاء اللغوى لازمٌ للترويج للإنشاء المعمارى باعتباره إنجازًا فى حد ذاته وقادرًا على إبراز الإنشاء الإدارى باعتباره إسهامًا فى زيادة

فرص العمل والحد من البطالة. بل إن الإنشاء البلاغى هو الذى يبرز أهمية الشكل ويعطى الأبنية المعمارية والبيروقراطية معانيها. وغياب الإنشاء البلاغى يفرغها من مضمونها. إذ بدونه ينكمش المبنى إلى واجهة من الأسمنت والحجر ليس وراءها شىء، ويظهر الهيكل الإدارى عبئا لابد من التفكير فى طريقة لتدويره أو التخلص منه.

هل صحيح أن بناء وافتتاح المدارس والمستشفيات كفيل بإصلاح حال التعليم والصحة؟ وهل يكفى بناء دور الصحف والمتاحف والأستديوهات ودور العبادة لحل مشاكل الإعلام والثقافة والدين؟

لقد تكررت دعوة الرئيس مبارك لتجديد المؤسسات وإعادة بنائها. وفى الدعوة إشارة أن نفيق من سحر الإنشاء. إن الإصلاح الحقيقى يحتاج اتفاقا عاما على الأهداف ودراسة متخصصة للبدائل المتاحة لتحقيقها. وربما كانت الأنشطة بكل سحرها وروعتها هى آخر ما نحتاجه لبلوغ تلك الأهداف.

٤ - متى ندخل عصر الكتابة ؟

يأتى معرض الكتاب كل عام تصاحبه شجون المثقفين وهموم الثقافة فى مصر والعالم العربى، ومع الشعور السائد بأن الصورة من التليفزيون إلى الإنترنت قد سحبت البساط من تحت أقدام الكتاب والقراءة على وجه العموم، فإننى أتصور أننا فى العالم العربى لم ندخل عصر الكتابة بالكامل بعدُ.

قرب منتصف القرن العشرين هممنا فقط بدخول عصر الكتابة والكِتاب، إلا أننا سرعان ما انسحبنا منه قرب نهاية القرن لكى ننزلق إلى عصر الصورة. وهاهى ذى الصور البراقة الملونة تحاصرنا فتأخذنا بعيدا عن الكتابة بما تحتاج إليه من وقت وفكر وما تثيره من قلق ونقد وما تستلزمه من تفكير!

وليس المقصود بالكتابة هنا كتابات المفكرين وإبداعاتهم وروايات المؤلفين وقصصهم، ولا يقف المعنى عند حدود ما تحمله الصحف وتحويه الكتب، إنما المقصود الكتابة بصفتها عقيدة إنسانية وممارسة اجتماعية وجزءا من ثقافة المجتمع.

أعنى الكتابة باعتبارها سلوكا فرديا وجماعيا ومؤسسيا.. أتحدث عن دور الكتابة فى الحياة اليومية الخاصة والعامة ووظيفتها فى صناعة تاريخ الأفراد والأمم.

لقد صنعت الكتابة تاريخ الإنسان. إذ ليس هناك تاريخ دون تدوين وتسجيل. فقد نزل الرسل يحملون كتبا مقدسة. ومن لم يتنزل من الأنبياء بكتاب لا نذكر منه ولا نعرف عنه إلا ما جاء ذكره فى كتاب الله.

وأهم ثورات الإنسان ثورة العلم والتكنولوجيا وهى وجه من وجوه عصر الكتابة. العلم فى أساسه ملاحظة أو تجربة قابلة للكتابة.. وكتابة قابلة للمراجعة وإعادة الفحص، وعمل يمكن تسجيله لكى يقرأه آخرون ويفكروا فيه وينتقدوه، وقوانين لابد من صياغتها وإضافتها إلى ما هو مكتوب لكى يبنى عليها القادمون من العلماء كتابات جديدة بعد أن تتأكد جديتها وقدرتها على تحمل البناء فوقها. ودون كتابة لا يكون للعلم وجود ولا تتقدم مسيرته خطوة. وما ينطبق على العلم ينطبق على الفكر. الفكرة لا قيمة لها إلا إذا اكتسبت وجودا لغويا مكتوبا تتبلور فيه وتتضح أبعادها. والفكرة المكتوبة هى القابلة للنقد والتطوير، وللقبول أو الاعتراض. وليس لماضى الفكر وجود إلا ما كتب منه، كما أن مستقبل الفكر ومسيرته يتوقفان على ما يصاغ منه كتابة.

سؤال: لماذا نكتب؟ هو الذى يتكرر كثيرا ويطرح دائما على الكتاب والمفكرين. وكأن الأصل هو ألا نكتب.

السؤال الحقيقى هو: لماذا لا نكتب؟

وتلك قضيتنا التى تستحق اهتماما كبيرا ووقفة حاسمة.

إن قليلا من التفكير وبعض المقارنة بين مجتمعنا ومجتمعات أكثر تقدما تكشف أننا نكتب أقل كثيرا مما يجب. وأن ضعف الكتابة وضآلة الاقتناع بقيمتها هو سبب جمودنا عن ملاحقة التطور.

المجتمعات المتقدمة تكتب.

فى أجندة - خاصة - يدون الأفراد شئون حياتهم اليومية. وبذلك أصبحت الكتابة أساس تنظيم الحياة الخاصة. وكل مؤسسة تكتب لأن لكل مؤسسة هدفا والأهداف مكتوبة، وكذلك السياسات والقرارات والإجراءات.

فى الحياة الاقتصادية هناك حرص على تدوين وتسجيل الحركة الاقتصادية بكل أنشطتها وتيارات حركتها.

والمجتمع يحث شخصياته المتميزة على كتابة سيرهم الذاتية وتسجيل تجاربهم وتاريخهم وهو أيضا تاريخ مجتمعهم.

ورجال السياسة مطالبون بكتابة قراراتهم ودوافعها ومسوغاتها ونتائجها.

وهذا هو مضمون التقدم. أن يكتب الناس حياتهم بكل ما فيها.

وحين يكتبون لابد أن يتطابق الواقع مع المكتوب وأن تنعكس الحياة فى الكتابة.

بالكتابة تتبلور الحقيقة أمام أعين الجميع. وهذا هو شرط المعرفة وتُكَأَةُ التجدد. أما نحن فعندنا مقولة «هذا كلام كُتب» نسمعها فى المدرسة فنتعلم أن الكتاب شىء والواقع شىء آخر. فتفقد الكتابة مصداقيتها ويصبح الكتاب واجبا تنتهى قيمته بانتهاء الامتحان. ويخرج الواقع عن الكتابة، ويخسر كلاهما ونخسر نحن أولا وأخيرا. وفى حصص الكيمياء والفيزياء لنقص فى الإمكانات أو لعجز فى الأداء يقول لنا المدرس: «تخيلوا أننا قمنا بالتجربة». كتب الجغرافيا وخرائطها تبدو منقطعة عن حقائق العالم. وكتب التاريخ تبدو كأنها تحكى رواية خيالية. فيتحول المادى إلى خيالى، والفيزيقى إلى ميتافيزيقى، فيقر فى الأذهان أن ما فى الكتب غير واقعى وأن كل ما على الورق له وجوده الخاص البعيد عن الوجود المادى الملموس.

لا يحق لنا بعد ذلك أن نندهش من الإقبال على كتيبات الخرافة، ولا يحق لنا أن نزعج حين يلجأ الحرفيون إلى التجربة والخطأ فى محاولاتهم اليومية لإصلاح الأجهزة المنزلية. ويجب ألا نعيب على الأطباء والمهندسين اعتمادهم على معارف شخصية لا يمكن إسنادها إلى مرجع، أو العودة إلى أصلها النظرى لبحثها والتأكد من صحتها.. لأننا تربينا على أن النظرى مجال والعملى مجال آخر. النظريات لأحاديث الترف الفكرى، أما العمل فناتج تفكير عفوى لحظى مبنى على «الإلهام» وعلى الستر من عند الله.

.وهذه هى الإجابة عن السؤال الذى نسأله لأنفسنا كل يوم: لماذا لا نتقدم؟

لأن كل ما نفعله هو وحى لحظة ينتهى بانتهائها. وتأتى لحظة جديدة فننتظر إلهاما جديدا. وكل ما فعله ويفعله جيل هو ملك له. ولا ينتقل للجيل الآتى من بعده، وعلى كل جيل أن يبدأ من جديد. لقد فعلت الأجيال المتتابعة منذ بداية القرن العشرين الكثير. جاهدت كثيرا وأنتجت كثيرا. لكن كل ما فعلته ذهب معها. فلا هى كتبت ولا نحن قرأنا وحتى ما نقرؤه لا يفيدنا. لأن النظرى شىء والعملى شىء آخر، لأن ما فى الكتاب شىء وما فى الواقع شىء آخر.

لذا فليس لدينا كتابات فى الطب والهندسة والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، مع أن لدينا خبرات فى كل مجال. لأن الخبرة غير مكتوبة، وهى بذلك غير منقولة.. فهى محكوم عليها بالفناء مع أصحابها. لذا ليس لدينا علوم طبيعية عربية وليس لنا إسهام جدير بنا فى البناء العلمى المعاصر.

حتى الكتب المقدسة. نقرؤها بنفس الطريقة منفصلة عن الحياة وعن الواقع وعن الإنسان. نبحث عن المكتوب فى عالم الخرافة..نترك النصوص والعلماء ونلجأ إلى رجال بلا علم يقرءون لنا فيما بين السطور ما لا علم لأحد به. ونبحث فى الكتب المقدسة عن إجابات

لأسئلة لم تتنزل لأجلها. فنترك الأطباء ونلجأ لشيوخ مزيفين ليفتوا. فى أسباب الصرع وعلاجه. ونترك علوم الاقتصاد والسياسة والكيمياء والصيدلة وغيرها لنصدق دون مراجعة كل ما يبدو خرافيا وخياليا ونشغل أنفسنا عن شئون الدنيا التى خلقنا لنعمرها لنملأ حياتنا بأحاديث عن شئون الآخرة التى يحتفظ مالكها - سبحانه وتعالى - بأسرارها.

والاقتصاد غير المكتوب غير المعلن غير المعروف يكاد يفوق الاقتصاد المكتوب والمعلوم. والمحصلة نشاط اقتصادى خفى تحت السطح ليس بعيدا فقط عن علم الدولة أو أعين الضرائب، لكنه بعيد بدرجة أوسع عن علم المجتمع. وبالتالى مشاركته ومساهمته. ويظل يجرى تيارا مغمورا مراوغا لا يستطيع أن يتوسع ولا يملك أن يتراكم ويتحول إلى مؤسسات منافسة وقدرات متطورة.

لعل القانون هو أهم المجالات التى أفلتت من ضعف الاقتناع بأهمية الكتابة. فالقانون بطبيعته نصوص مكتوبة والأحكام بالضرورة مكتوبة. وبفضل ذلك أصبح لدينا تراث قانونى راسخ وبناء قانونى محكم. غير أن الشكوى فى مجال القانون تتصاعد. وأحد أسبابها أن القانون لا يعمل فى فراغ ولكنه يُقرأ ويطبق فى مجتمع له تقاليده وعاداته. فإذا جاءت حركة المجتمع بعيدة عن الكتابة، صَعُب تطبيق القانون.

وعلى رغم كثرة المذكرات الشخصية فهى أقل من المطلوب، وأندر مما يجب. فى كثير من البلاد أصبح واجبا على كل شخصية ومنتظرا من كل من شغل موقعا اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا أو علميا مُهِمًا أن يكتب سيرته من وجهة نظره. بل إن هناك عشرات السير لأشخاص عاديين لا يميزهم إلا رؤيتهم للحياة ولمجتمعهم ودنياهم ورغبتهم فى التعبير عن أنفسهم أو رغبة الناس فى معرفة حقائق حياتهم. وليس الهدف هو تمجيد الذات، إنما هو تسجيل رؤية، وتأريخ واقع، ومن تضارب الرؤى واختلاف المواقع يمكن بناء الحقيقة أو بلوغ آخر الممكن.

وليس الهدف تجميل الماضى، إنما تمهيد الطريق للمستقبل بكشف الحقائق واستيعاب الدروس.

أما عندنا فكشف الحقيقية فى بعض الأحيان عيب. والحفاظ على الأسرار - حتى لو كانت أسرار الفضائح - ستر وحفاظ على المكانة أو الهيبة. ولو كتب أساتذة الجامعة ورجال السياسة ورجال الأعمال والإعلام والصحافة ورجال الشرطة والقانون والدين والمثقفون والمهنيون أو بعضهم سيرهم وقصص حياتهم وتاريخ مؤسساتهم ومجتمعهم أو بعضها لانكشف الكثير وتغير الكثير.

٥ - ومتى ننشىء سوق الأفكار ؟

يظن البعض أن السلع والخدمات هى فقط كل المطروح للبيع والشراء فى مجتمع السوق. ويعتقدون أن ما عدا ذلك لا يستحق التنافس والصراع والسعى للاقتناء. وهذا هو الفارق بين المجتمعات المتقدمة وغيرها، وبين مجتمعات تنتج ومجتمعات تستهلك فقط. وهذا هو السبب وراء القصور الفادح فى إنتاج الأفكار فى المجتمعات النامية والنقص البالغ فى صفوف المفكرين والمبتكرين. إن إنتاج الأفكار من أهم أنواع الإنتاج فى عالم اليوم. والمجتمعات الباحثة عن الأفكار الجديدة، والتى تهتم بها عندما تعثر عليها وتبحث كل يوم عن المفكرين ومنتجى الأفكار، وتعمل بقوة لاجتذابهم والاستفادة بأفكارهم.. هذه هى المجتمعات المؤهلة للتقدم والقادرة على المنافسة فى عالم لم يعد فيه مكان إلا للمنتجين والقادرين.

لا تعتمد درجة تقدم المجتمع وقوته على ما يملك من أرصدة مالية فقط ولا بقدرته على جذب الاستثمار فقط، إنما تقاس أيضا بقدرته على إنتاج الأفكار. وتصنف المجتمعات إلى مجتمعات منتجة للفكر والعلم والمعرفة، ومجتمعات مستهلكة له. وبقدر إنتاج الفكر والعلم والمعرفة تقاس مساهمة المجتمع فى الحياة المعاصرة. والدول المساهمة فى الحضارة العالمية هى صاحبة الكلمة فى شئون العالم

السياسية والاقتصادية كلٌ بحجم إنتاجه الفكرى والعلمى والمعرفى.

والسبب واضح، فالمساهمة فى الإنتاج الفكرى والعلمى والمعرفى هى محور احتياج الآخرين لمجتمع ما، واعتمادهم عليه فى سبيل الحصول على ما يملك وما ينتج.

لذا تحتل اتفاقية الملكية الفكرية مكانة متميزة ضمن منظمة التجارة العالمية التى تعرف باسم الجات. فهذه الاتفاقية هى الوثيقة العالمية التى تنظم ملكية الإنتاج الفكرى، وتضع قواعد لبيعه وشرائه وتجرم سرقته والاستفادة منه أو استغلاله دون اتفاق وموافقة من صاحبه. وهى بذلك تضع قيودا على الانتفاع بالأفكار، وتعلن انتهاء مرحلة وبداية مرحلة جديدة، هى مرحلة «سوق الأفكار العالمى».

وعلى رغم ذلك سوف يبقى الباب مفتوحا أمام سرقة العقول المنتجة للأفكار ذاتها أو خطف لب أصحابها وجذبهم، لكى يتركوا مجتمعاتهم الأصلية ويلتحقوا بالمجتمعات التى تحتفل بالفكر وتقدر المفكرين. وقد عانت بلادنا مع بلاد العالم النامى وسوف تستمر معاناتها من تصفية واستنزاف العقول المبدعة والأذهان المتميزة لصالح الدول المتقدمة. وتأتى الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الجاذبة للعقول من كل أنحاد العالم، وهى لا تتوقف عن تطوير

قدرتها على جذب الإنتاج الفكرى وأصحابه باعتباره سببا رئيسيا فى احتفاظها بفجوة تقدم تفصلها عمن بعدها. ويكفى أن نعرف أن إنفاق الولايات المتحدة على قطاعات ووحدات البحوث والتطوير يساوى إنفاق الدول السبع التالية لها مجتمعة.

يستدعى القلق أن المفكر المحترف فى بلادنا على وشك أن يختفى. والمفكر المحترف هو المتفرغ للإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار. وهو الذى يعطى إنتاج الأفكار وقته كله وجهده كله وطاقته كلها. ويتطلب احتراف الفكر والتفرغ له أن يكون على الفكر طلب مادى يكفى احتياجات المفكر ويضمن له مكانة وعائدا اجتماعيا واقتصاديا.

أغلب المفكرين فى بلادنا يفكرون بعد الظهر أو بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية. وهى حالة تسمح بإنتاج أنصاف أفكار أو شىء من الفكر. وهى تتيح الفكر لمن يقدر عليه دون أن يعمل به. وبذلك يصبح إنتاج الأفكار من نصيب القادرين ويحرم المجتمع نفسه من نصف كفاءاته وقدراته.

كل مجتمع يتقدم يحفل بطلب على الأفكار الجديدة فى كل مجال.. فى الاقتصاد والسياسة والأدب والفن والعلم والتكنولوجيا. فالمجتمعات المتقدمة تفكر قبل أن تعمل. الفكر فيها مقدمة للعمل. والعمل والحركة فيها قائمة على الفكر. لذا تهتم كثيرا بالفكر. وتحتفل بالمفكرين وتنفق على عملية التفكير ومؤسساته الكثير.

وعملية التفكير هناك لا تنقطع. كل مؤسسة تفكر فى مستقبلها. وفى هذا فإن السعى لتصور شكل المستقبل لا ينتهى، كما لا يتوقف التفكير فى دور المؤسسة فى صناعة هذا المستقبل ودورها فى ظل هذا التصور. وكل مؤسسة تسعى من ناحيتها لإنتاج الأفكار أو لشرائها سواء كانت الأفكار تعنى إنتاجا جديدا فى مجالها أم أساليب جديدة فى إدارة تخصصها أم إعادة بنائه. والأهم أن هناك مؤسسات متخصصة فى صناعة الفكر وإنتاج الأفكار. وتحمل هذه المؤسسات أسماء موحية.. (مستودع الفكر) و(خزانة العقل). وفى كل مجال وتخصص أكثر من مستودع فكر وخزانة عقل مما يصنع تيارات من الفكر وأجواء تحفز على التنافس الفكرى وعلى ابتكار مزيد من الأفكار، وتسمح بتخليق أفكار جديدة من تلاقح الأفكار المتاحة. ويتراكم العمل الفكرى والذهنى تتشكل مسيرة فكرية تشق طريقها وسط المجتمع، تفهم وتحلل.. توجه وتقترح الحلول.. ومن آن لآخر تقفز بالمجتمع إلى مراحل تاريخية جديدة.

وتحتاج عملية التفكير المتواصل إلى درجة عالية من الحرية تفتح الطريق أمام القفزات الفكرية والإبداعية، دون أن يكون القصد ترك الباب مفتوحا للاجتراء على ثوابت المجتمع أو النحر فى أعمدته الثقافية والاجتماعية. وإن كانت المنظومة الغربية قد صنعت من المجتمع كله مجالا فكريا مفتوحا وحرا، فإن بلادنا فى أشد الحاجة

إلى «مناطق فكرية حرة» يسود فيها مناخ فكرى محفز وقادر على تحمل الخروج على المألوف واستكشاف كافة الاحتمالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بعيدا عن سطوة التقاليد الجامدة والكيانات المسيطرة. ونواتج الفكر بعد ذلك ملك للمجتمع، يستطيع أن يأخذ بها ويستفيد منها ويستطيع أن يتجاهلها ويقوم بوأدها.

فى مؤسسات العلم على وجه الخصوص لابد من التمسك بممارسة أقصى درجات الحرية فى إبداع الأفكار وبلورتها وإنتاجها، ولابد من الحرص فى تناول الأفكار بالنقد، والحذر فى التعامل مع المفكرين، فالأفكار الجديدة ككل كائن فى بدايته قابلة للكسر، وكذلك المفكرون الناشئون معرضون للإحباط والانزواء والابتعاد. لذلك يبدو مذهلا - أحيانا - ذلك الحرص من قِبَل بعض مؤسساتنا العلمية على توجيه السهام مباشرة إلى قلب الأفكار الجديدة ومنتجى الأفكار الجدد باعتبارهم تهديدا لسلطة تلك المؤسسات والقائمين عليها.

ولا يتقدم الفكر فى العالم المتقدم من فراغ. فهناك مؤسسات مهمتها اكتشاف الأفكار وتصنيعها وتسويقها. فليس كل صاحب فكر أو منتج فكرة قادرا على تسويق فكرته أو حتى مؤهلا لبلورتها وصناعتها. لذا تنشأ كيانات تمتلك الخبرة والقدرة على صناعة الأفكار وتجهيزها قبل إطلاقها فى المجتمع.

الخطر أن المجتمعات التى لا تسبق بالفكر ولا تنتج أفكارها يفرض عليها الأقدر على الفكر أفكارهم. ومنطقهم إنه إذا كانت تلك المجتمعات عاجزة عن التفكير لنفسها، فهى فى حاجة إلى من يفكر لها أو نيابة عنها. وإذا كانت تلك المجتمعات غير منتجة للفكر فهى محتاجة أحيانا ومضطرة أحيانا أخرى لاستيراد الفكر واستهلاك الأفكار. وعلى رغم التذمر من انتشار الأفكار المستوردة فإن المجتمع لا يعيش فى فراغ فكرى. ولا يسير إلا على هدى من الأفكار. فإن لم ينتج فكرا جديدا فهو بالضرورة باحث عن فكر يستورده، إما من الماضى أو ممن يجيدون تسويق الأفكار وفرضها.

نخطىء إذا تصورنا أن إنتاج الأفكار يأتى من فراغ، أو أن سوق الأفكار يمكن أن ينشأ دون إعداد، إذن لابد أولا من إنشاء بنية أساسية لإنتاج الأفكار تبدأ فى المدرسة والجامعة، ولابد بعد ذلك من جو عام يحتفل بالأفكار الجديدة ولابد من مؤسسات تنتج الفكر وتصنعه وتسوقه، ولابد من سوق مفتوحة تتنافس فيها الأفكار، ولابد من مجتمع يجد فيه المفكر والمبتكر والمبدع تقديرا اجتماعيا وإقبالا اقتصاديا.

والمبادرة فى يد القوى الكبرى فى الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية. لدينا فقط بعض مؤسسات الفكر فى مجال الاقتصاد، وبعض منها فى مجال التعليم، لأن صانع القرار الاقتصادى أدرك حاجته لمستودع ذهنى يدرس له البدائل المتاحة ويقدم له

أفكارا تساند قراره الاقتصادى، كذلك فى مجال التعليم. إلا أن الاقتصاد يقوم أساسا على الإنتاج فى كل مجال. كما أن صانع القرار فى كل مجال يحتاج إلى مستودع فكر يصنع ويجهز الأفكار التى يقوم عليها القرار.

وبعض القوى الحاكمة فى عديد من المجالات تستسهل استيراد الأفكار، وهى بكل تأكيد عملية أيسر تضمن ربحا سهلا، وهو ما يجعلها مشغولة ومستغنية عن إنتاج الأفكار بل مناهضة لها بعض الأحيان، بقدر ما تنتقص من مكاسبها. لذا نحتاج إلى إجراءات لحماية «عملية إنتاج الأفكار» كما نحتاج جهودا ومبادرات لبناء مجتمع يعتنق الفكر ويؤمن بالتفكير.

وبعد أن نتلفت حولنا فلن نجد سوى الدولة ومؤسساتها لنحملها مسئولية العمل على إنشاء سوق الأفكار.

٦ - آباء وأبناء

لا أحد ينكر المزايا التى يحصل عليها الأبناء حين يكون الأب مشهورا أو ثريا أو مسئولا كبيرا. إلا أن أحدا لا يدرك أو يقدر الأزمة التى يجد الأبناء أنفسهم فيها، والمأزق الذى يتعين عليهم مواجهته والتحدى المفروض عليهم رغما عنهم.

لا داعى للاستفاضة فى الحديث عن التميز الاجتماعى والمادى، فالناس يتصورون بعض الحقيقة، ويضيفون بعد ذلك الكثير من نسج الخيال، ويتداولون الأقاويل والشائعات، ويبنون أجواء أسطورية.

ولا داعى لمضايقة الناس بتقويض عالمهم الخيالى بالدليل المادى وتناول الشائعات بالنقد الموضوعى، وحرمانهم من مادة للتسلية والحديث وتنمية الخيال.. فيكفيهم ما هم فيه. ثم إن الحقيقة فى بعض الأحيان أبعد ما يتصورون وأعقد من القدرة على التخيل.

غير أن أحدا لا يهتم وربما لا يستطيع تقدير الحصيلة النهائية الحقيقية والكاملة لهؤلاء الأبناء المحظوظين.

بطبيعة الحال يختلف المردود بحسب درجة شهرة الأب ومدى ثرائه وحجم سلطاته من ناحية، وحسب درجة وعيه الاجتماعى

من ناحية ثانية ومدى عمقه الثقافى وحجم قدراته التربوية من ناحية ثالثة.

وقد ظل ولا يزال يشغلنى أن التاريخ نادرا ما يسجل أن عبقريا أو موهوبا أو زعيما ترك وراءه ابنا أو ابنة حقق من الإنجازات ما استحق أن يحتفظ بها التاريخ ويذكرها.

فليس هناك من حصل على جائزة نوبل بعد أبيه، ونادرون هم الموسيقيون والكتاب والمفكرون والفنانون الكبار الذين نجح أبناؤهم فى تقفى آثارهم على دروب النجاح والتفوق. وحتى فى الطب وسائر المهن حيث يظن الناس أن الأطباء الناجحين ينجبون أمثالهم، فإن هذا ليس صحيحا، بالذات فيما يتعلق بالنجاح.

قد يفتح الآباء بعض الأبواب المغلقة لأبنائهم، وقد يمنحونهم مقومات النجاح المهنى، إلا أنهم لا يملكون فى الأغلب مفاتيح النبوغ. وربما كان الاستسلام إلى الدعة واحدا من الأسباب.

كثير من أبناء الأطباء الكبار أطباء لكنهم ليسوا - عادة - ناجحين كآبائهم. وكذلك شأن أصحاب المهن الأخرى.

على أية حال للأبناء أزمتهم الخاصة التى لا يشاركهم فيها أحد ولا يلم بها أحد وربما لا يدركها بعض الأبناء أنفسهم.

تبدأ أزمة الابن فى اللحظة التى يدرك فيها أن لديه ما يميزه عن الآخرين.. حين يعرف أن بإمكانه أن يحصل على ما لا يستطيع

أقرانه الحصول عليه أو الوصول بسهولة إلى ما يصل إليه زملاؤه بصعوبة.

وتتصاعد الأزمة حين يظهر أن تلك ميزة تتحقق أحيانا وتغيب أحيانا، تتأكد فى مجال وتنتفى فى مجال. تتحقق فى فصول الدراسة وتغيب فى لجان الامتحان أو بعضها.

وهذه مسألة تبعث على الارتباك. يضاف للأزمة بُعد جديد حين يفاجأ الابن ويسعده أن يحيطه الود أينما ذهب. وربما احتاج بعض الوقت وشيئا من التأمل، ليخطو الابن خطوة ثالثة. فيكتشف أن كثيرا مما يحصل عليه ويصل إليه لا فضل له فيه.. وأن الود ليس موجها إليه. إذا استطاع الابن إدراك هذه الحقيقة فلقد بدأت أزمته.. وتبلغ الأزمة ذروتها حين يهاجمه السؤال عن حقيقة أصدقائه. فالصداقة هى العلاقة الخالصة الأولى فى الحياة، وهى علاقة اختيارية. فلا يختار الإنسان أباه أو أمه. لكنه يملك اختيار أصدقائه كما يملكون اختياره. وحين يتسرب الشك إلى الصداقة فإنها تصبح عذابا، لأنها تفقد الإنسان ثقته بأنه يستحق ودا خالصا لشخصه. تلك أزمة فاصلة فى حياة الابن. قد لا يخرج منها أبدا، فيصبح بعدها جاهزا للضياع فى غياهب تفوق الأب.. وقد ينجح فى اجتيازها ليصبح مؤهلا للأزمة التالية.

الأزمة التالية تحاصره حين يكون عليه أن يثبت نفسه وأن يثبت لنفسه أنه قادر على تحقيق نجاحه الخاص، نجاحا لا يستطيع أبوه

أن يحققه له، ومن الأفضل أن يكون مما لا يستطيع أن يحققه الأب لنفسه.

تلك أزمته الكبرى، إذ قد يدرك الابن أن إنجاز الأب راجع إلى موهبة أو قدرات خاصة لا سبيل إلى اكتسابها. وربما عادت عظمة الأب إلى ظروف وملابسات يصعب أن تتكرر. فضلا عن أن كثيرا من المتفوقين لا يعرف كيف حقق نجاحه، وليست له القدرة على قيادة الآخرين على طريق النجاح حتى لو كانوا أبناءه. هذه الاحتمالات هى الأرجح.

غير أن مشكلة أخرى تنشأ عندما يكون الأب حريصا على تفوق أبنائه وقادرا على أن يدلهم على أساليب التفوق، وإكسابهم مقومات النجاح، وزراعة رغبة الإنجاز وإرادته فى نفوسهم، وناجحا فى أن يكون مصدر الهام لهم. والأب – كل أب – هو مصدر الهام لا مثيل له.

إذا ما نجح ابن هذا الرجل العظيم فهو يعرف فى قرارة نفسه أنه صنيعة أبيه.. وأنه مدين له بما يحققه.

قد لا يكون فى ذلك ما يضير، فكل ناجح يحمل دينا لأبويه أو لآخرين دفعوه وساندوه ووقفوا معه فى انتكاساته وكبواته وضحوا من أجله وساعدوه فى تقديم التضحيات فى سبيل الانتصار.. مشكلة ابن الرجل الكبير فى نظرة الناس إليه وإلى نجاحه.

النجاح اعتراف اجتماعى بالنجاح. يستطيع المرء أن يحقق ما يشاء من إنجازات، إلا أن اعتراف الناس من حوله هو ما يصنع من الإنجاز نجاحا.

والتاريخ ملئ بإنجازات لم ينل أصحابها الاعتراف إلا بعد وفاتهم بأزمنة بعيدة.

موتسارت وفان جوخ وديستوفسكى، وسيظل المسيح عليه السلام أعظم الأمثلة.

ويسجل التاريخ حالات عديدة منح فيها المجتمع بعضا من المحتالين اعترافا لا يستحقونه، فهناك راسبوتين قديما ويلتسين حديثا. وليس صدفة أن المجتمع الروسى هو مضرب الأمثال، فهو النموذج التاريخى الأول لمجتمع عظيم تحكمه الفوضى، يعج دائما بالمواهب ويسوده غالبًا النصابون والمتسلطون.

المجتمع هو الذى يعطى صكوك النجاح. وهذا ما يدفع عباقرتنا إلى الهجرة إلى مجتمعات تقدر مواهبهم وتعترف بإمكاناتهم، فكم منهم بقى يعانى الإحباط ويتوارى فى ظلام القمع الاجتماعى المنظم ويسقط تحت وطأة ضربات الجهل وتدوسه أقدام التسلط والتعسف، يسحقه التعنت والجمود ويعصف به التجاهل والإهدار.

ليس هناك نجاح إلا بنيل رضا المجتمع. وهذه فرصة عظيمة للابتزاز.

فعند كل خطوة من النجاح يحققه الابن، يبرز «حقا أو زورا» من يدعي فضلا فى النجاح. والدافع واضح.. مطالبة بالثمن. وقد يدفع الرجل الكبير الثمن المطلوب أو بعضا منه. إلا أن الثمن الذى يدفعه الابن أفدح وأقسى. إنه تساؤل ملح:

هل نجح بفضل قدراته واجتهاده ؟

أو نجح بفضل صفقة مّا لم يكن هو طرفا فيها ؟

بعض الأبناء يختارون أن تكون الإجابة على السؤال انقلابا على الأب وتمردا على المجتمع الذى لا ينظر إليه إلا من خلال أبيه.

الهجرة باب من أبواب الهروب، والعزوف عن المجتمع باب آخر.

أما الضياع - رفضا للتفوق أو عجزا عن التواؤم مع ضروراته أو متطلبات المجتمع القاسية أحيانا والمتسولة أحيانا أخرى - فهو آخر الأبواب.

النضج هو أصعب الأحوال وأشدها إرهاقا.

اعتراف بفضل الأب وثقة بالقدرات الذاتية وتواؤم مع فروض المجتمع وافتراضاته وقراءة واعية لنتائج اختبارات تجرى اختيارا وإجبارا.

وليست أزمة الابن دائما فى حال النجاح، فحال الفشل أزمة أشد.

فالمقارنة بين الابن وأبيه منعقدة لا تنفض داخل الابن ومن حوله.

والفشل أيضا منسوب للأب، وعائد عليه. وهو سلاح للأعداء، وجائزة للكارهين.

وكما يرث الابن بعضا من صداقات أبيه وبعضا من مردود نجاحه فهو يرث بالضرورة خانبا غير قليل من عداواته ومعاركه. وكثير ممن لا يستطيعون النيل من الأب يجدون فى اصطياد الابن والإيقاع به مهمة أسهل. وتحت جنح الظلام حين يصبح الغموض هو القاعدة وتغيب الرقابة وتستحيل المحاسبة وتمارس السلطة دون مسئولية يخطئ من يستطيع حياكة المؤامرات إن لم ينتهز الفرص السانحة!

هكذا يمثل نجاح الأب ميزة للأبناء تمنحهم فرصا ليست لغيرهم، تضعهم أسبق من أقرانهم على خط بداية السباق. لكنه فى ذات اللحظة يلقى بهم فى خضم سباق عقباته مختلفة، ومعادلاته أشد تعقيدا.. تتنوع التحديات والهموم لكنها لا تنتهى أبدا.